المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: العلاقات العراقية الكويتية
اسم الكاتب: أ.م.د. عزيز جبر شيال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1999
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات العراقية الكويتية

الاستاذ

المساعد الدكتور

عزيز جبر

شيال[*]

المقدمة:

[*]كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

يؤدي النفط وما يزال دورا كبيرا في العلاقات الدولية، فبسبب النفط ولاجله رسمت الحدود واقيمت انظمة وسقطت انظمة، بل وحدثت الحروب وعقدت المعاهدات والاتفاقيات، وهذا ماينطبق على منطقة الخليج العربي، والتي شهدت خلال عقدين قيام اكثر الحروب كلفة في التاريخ المعاصر.

ان دراسة العلاقات العراقية–الكويتية دراسة علمية موضوعية بعيدة عن التشنج، عاملا مهما لفهم طبيعة تطور العلاقة بين البلدين، اذ آن الاوان لدراسة هذه العلاقة دراسة موضوعية، خاصة وقد مرت فترة زمنية كافية لنسيان الاحقاد والاحداث المؤلمة التي دفع الشعبين العراقي والكويتي ثمنا غاليا لها ولحد الان. فدراسة هذه المشكلة دراسة علمية موضوعية أمر ضروري للوصول الى الحلول النهائية ولعودة العلاقات الحميمة بين البلدين الشقيقين.

احتوت هذه الدراسة على فصلين الاول منها، اختص بالعلاقات العراقية–الكويتية من عام ١٩٧٩ وهي بداية استيلاء صدام حسين على الحكم في العراق حتى نهاية أحتلال الكويت عام ١٩٩١. وأما الفصل الثاني فقد اختص بالحديث عن العلاقات العراقية– الكويتية من عام ١٩٩٢ الى عام ٢٠٠٥، لان هاتين الفترتين تختصان برد الفعل العراقي على تخطيط الحدود الجديد، ونتائج هذا الترسيم على العلاقات بين البلدين.

الفصل الأول العلاقة بين العراق والكويت ١٩٧٩ – ١٩٩١

انتهى عهد الجمهورية الرابعة في العراق عام ١٩٧٩، بأجبار احمد حسن البكر على التنحي عن رئاسة الجمهورية، وتولي صدام حسين السلطة فيه، وتزامن ذلك أيضا مع سقوط نظام الشاه في إيران في شباط من العام نفسه ومجيء آية الله الخميني الى السلطة في ايران. ولنا أن نشير هنا الى حقيقة، هي أن عهد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر، اتسم بالمطالبة بتعديل الحدود فقط ،ولكنه لم يستفد من الفرص المتاحة، وعندما لجأ الى التلويح بأستخدام القوة، ظهرت تداعيات عربية وأقليمية خطيرة، متمثلة خاصة بدور إيران الشاه، التي سعت بصورة علنية أو سرية الى الحد من تطلعات النظام غير المشروعة نحو موانيء الخليج العربي.

وعلى أية حال، فقد عاد الجمود الى مفاوضات الحدود بين العراق والكويت ، بعد اندلاع الحرب العراقية–الايرانية عام١٩٨٠، والتي استمرت ثمان

سنوات. ولم يخف أحد الكتاب الامريكين الاسباب وراء إ طالة الحرب بقوله: ((اذا نجحت إيران في الحرب العراقية – الايرانية فتشكل خطرا على دول الخليج العربي (البحرين)، وكذلك اذا نجح العراق في تلك الحرب فسيشكل نفس الخطر، فهاتان القوتان تتطلعان للاتجاه جنوبا))[١].

ولابد من أن نشير هنا الى حقيقة واضحة، هي أن هذه الحرب ونتائجها قد انتهت لا ليكون الخليج عربيا أو فارسيا ولكنه صار امريكيا بمقدار ما استفادت الولايات المتحدة الامريكية من هذه الحرب ،ومن المفيد أن نذكر هنا ان العراق اعتمد على الموانىء الكويتية خلال الحرب في استقبال مختلف البضائع والمواد الغذائية والاستراتيجية، والتي لايستطيع استيرادها بسبب الحصار البحري الايراني عليه[٢]. كما وصدرت الكويت لحساب العراق (١٢٥) الف برميل يوميا وفاء لالتزامات تعاقد العراق عليها في الاسواق ثم توقف عن التزاماته نتيجة ظروف الحرب[٣].

وقدمت الكويت للعراق خلال الحرب أيضا قروضا قدرها (١٣) مليار دولار كديون على العراق[٤]، بينما يذكر الشيخ صباح الاحمد الجابر وزير الخارجية الكويتي السابق وأمير دولة الكويت حاليا، بأن الكويت مولت المجهود الحربي العراقي خلال حربه مع ايران بحوالي (٤٠) مليار دولار[٥]. وبعد نهاية الحرب العراقية–الايرانية عام ١٩٨٨، قام امير الكويت السابق جابر الاحمد الصباح بزيارة العراق عام ١٩٨٩. وجرى الأحتفاء به بشكل كبير تقديرا لمواقفه في الحرب[٦]، وتوالت بعد ذلك زيارات المسؤولين الكويتين للعراق من أجل تخطيط الحدود، الا ان الجانب العراقي لم يكن متحمسا لترسيم الحدود مع الكويت، اذ كان مستمرا في الضغط على الكويت للحصول على جزيرتي وربة وبوبيان، ومما زاد من مخاوف المسؤولين الكويتين من

---

[١] نوري عبد الحميد العاني ، التاريخ السياسي لأمتيازات النفط في العراق ١٩٢٥ – ١٩٥٢ ، بيروت ، ١٩٨٠ ، ص٢٠.

[٢] كالوست سركيس كولينكيان : أرمني من عائلة عثمانية ثرية ، تخرج من كلية الملك في لندن في هندسة التعدين عام ١٨٩١ . وقام بدور كبير في تأسيس شركة النفط التركية ، وكانت حصته فيها ٥%من هنا لـ ب بالمستر خمسة بالمئة.

[٣] حسن علي الابراهيم ، الكويت دراسة سياسية ، الكويت ، ١٩٨٠ ، ص ٤٨ ؛ أمين سعيد ، الخليج العربي في تأريخه السياسي ونهضته الحديثة ، بيروت ، لات ، ص٨٨.

[٤] احمد حسن جوده ، المصالح البريطانية في الكويت حتى عام ١٩٣٩ ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٦٨ . صُلاح العـ ـاد ، البترول أثره في السياسة والمجتمع ، معهد البحوث والدراستا العربية ، الـ ـاهرة ، ١٩٧٣ ص٩ .

[٦] للتفاصيل ينظر مصطفى عبد الـ ـادر النجار ، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي ، دراسة وثاـ ـية ، جامعة البصرة ، ١٩٧٥ ، ص ١١٥.

العراق رفضه التوقيع على معاهدة عدم اعتداء معهم، وقد برر عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المنحل ذلك، بأن على الطرفين اولا الانتهاء من مشاكل ترسيم الحدود قبل البحث في مسألة معاهدة عدم الاعتداء[٧]. ومما يسترعي النظر هنا، ان العراق خرج من الحرب قويا عسكريا منهارا اقتصاديا. فقد كانت لدى العراق قبل الحرب مدخرات تصل الى اكثر من (٣٨) مليار دولار، وعندما انتهت الحرب، تبخرت هذه المدخرات وأصبح مدينا بما يقارب (١٠٠) مليار دولار[٨]، في حين بلغت خسائر الحرب المادية (٣٠٠) مليار دولار[٩].

لقد أدى تراكم الديون وعجز العراق عن سداد ديونه وتدهور أسعار النفط الى أهتزاز النظام. فمن أجل سداد ديونه كان على العراق أن يدفع ما يعادل سبعة مليارات دولار سنويا سدادا للفوائد فقط. وذلك لن يتحقق الا بسعر يعادل خمسة وعشرون دولارا للبرميل الواحد من النفط ، بينما كان السعر آنذاك يقارب ثمانية عشر دولارا فقط[١٠]. ومعنى ذلك أن يدخل العراق في دائرة المديونية التي لايخرج منها أبدا، في وقت كان بحاجة الى أعمار البصرة وكثير من المصانع والموانىء والمطارات التي دمرت بسبب الحرب، فضلا عن الانفاق على أستيراد السلع والتزامات المعيشة والحياة المدنية في العراق، فضلا عن اعتماد العراق على العمالة الوافدة بسبب عسكرة المجتمع والتي قدرت تحويلاتها عام ١٩٨٩ بأكثر من مليار دولار سنويا[١١].

والمعروف أن دول الأوبك اتفقت عام ١٩٨٩ على رفع السعر الى واحد وعشرين دولارا للبرميل وتحديد حصص معينة للانتاج من أجل ذلك، الا أن دولتي الكويت والامارات لم تلتزما بحصص الاوبك، مما أدى الى هبوط السعر الى خمسة عشر دولار للبرميل وأحيانا الى أحد عشر او أثني عشر دولارا[١٢]. تصور النظام

---

[٧] الشيخ عبد الله الطريقي ، البترول في خدمة الأغراض السياسية ، مجلة البترول والغاز العربي ، القاهرة ، العدد (٤) ، ١٩٦٥ ، ص ٤٢ .

[٨] نوري عبد الحميد العاني وعلاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨، ط٢ ، بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص٢٧٢ -٢٧٣ .

[٩] رضا هلال ، الصراع على الكويت مسألة الامن والثروة ، القاهرة ١٩٩١ ، ط١ ، ص٥٤.

[١٠] هيام محمد ديب أبو تاج ومرزوق محمد الشمري ، الكويت ،لام ،٢٠٠٤،ص٤٣٢ .

[١١] صبري فارس الهيتي، مصدر سابق.

[١٢] عباس عبود عباس ، أزمة شط العرب ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٤١

العراقي السابق أن سياسة الكويت والامارات النفطية سياسة المقصود منها ايذاء العراق وأنها كبدت العراق خسائر قدرها صدام حسين في خطابه في ١٦ تموز ١٩٩٠ بـ(١٤) مليار دولار سنويا، فهدد الكويت بقوله (قطع الاعناق ولا قطع الارزاق) مما يعني التهديد بالحرب[١٣].

وقدم طارق عزيز وزير الخاجية العراقي آنذاك مذكرة الى الشاذلي القليبي أمين عام الجامعة العربية السابق في ١٥ تموز ١٩٩٠، أتهم فيها الكويت بالتجاوز على الاراضي العراقية خلال أنشغاله في الحرب مع ايران. وقدر كمية النفط المسروق بـ(٢.٤) مليار دولار، أضافة الى قيامها مع الامارات بالوقوف وراء تدهور أسعار النفط، حتى بلغت خسارة العراق (٨٩) مليار دولار. وعدّ العراق هذا التصرف بمثابة عدوان عسكري، وطالب الكويت بأسقاط جميع القروض والمساعدات، وتنظيم خطة على غرار مشروع مارشال، لتعويض ما خسره العراق في تلك الحرب[١٤]. ويعد هذا الطرح مفاجئا للجميع أذ كانت العلاقات كما أشرنا تسير بشكل طبيعي، وأزاء تصاعد التوتر بين العراق والكويت، بذل الرئيس المصري حسني مبارك جهودا من اجل احتواء الازمة، فزار العراق والكويت والسعودية، وتم الاتفاق على عقد محادثات في جدة بالسعودية يوم ٣١ تموز ١٩٩٠ بين الوفدين العراقي والكويتي وتحت رعاية الملك فهد عاهل المملكة العربية السعودية السابق[١٥]. وفي المحادثات قدم العراق للطرف الكويتي قائمة بعدة مطالب يبدو أنها لم تهدف الى تهدئة الأمور ومنها[١٦]:

١. أن تشطب الكويت ١٣ مليار دولار قيمة ديونها على العراق.

٢. ان تؤجر الكويت جزيرة وربة وبوبيان لمدة ٩٩ عاما.

٣. إمتناع الكويت عن سحب النفط العراقي من حقول الرميلة.

٤. أن تقدم الكويت ١٠ مليارات دولار قرضا للعراق لأعادة أعماره.

---

[١٣] من الانترنت

[١٤] جمال زكريا قاسم ، مصدر سابق.

[١٥] محمد عبدالخالد العبد الـ ـادر ، الحدود الكويتية العراقية – دراسة في الجغرافية السياسية ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ،٢٠٠٠ ،ط١ ،ص٨٢ .

[١٦] جريدة الثورة ، العدد (١٤٠٩) ، ٢٧ آذار ١٩٧٣ .

ساد جو المؤتمر توتر شديد بين الوفدين العراقي برئاسة عزة ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة المنحل، والوفد الكويتي برئاسة سعد العبد الله الصباح ولي العهد الكويتي السابق، فقد رفض الجانب الكويتي المطالب العراقية ، فأدى ذلك الى قيام صدام حسين بغزو الكويت واحتلاله في ٢ آب ١٩٩٠[١٧]. متجاهلا كل النداءات والوساطات الدولية والعربية.

ويرى البعض أن الأمريكان قد شجعوا على عدم التوصل الى حل مستغلين رعونة صدام حسين، وجهله بالتطورات الدولية الجديدة التي أعقبت أنهيار الأتحاد السوفيتي، فضلا عن أدعاءاته الفارغة في قدرته على أحداث تغييرات أقليمية في المنطقة، مما أثار حفيظة الأمريكان وجعلهم يخططون لأيقاف هذه التصرفات، ويمكن الأستدلال على الموقف الامريكي من هذه الازمة من خلال عدة محاور، أولها عثور القوات العراقية على وثيقة في دائرة أمن الدولة الكويتية، عبارة عن محضر اجتماع بين مدير عام هذه الدائرة العميد سالم صباح مع القاضي وليم وبستر مدير عام وكالة المخابرات المركزية الامريكية في ١٤ تشرين الثاني ١٩٨٩، واتفق الطرفان على التنسيق والاستفادة من الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي خلفتها الحرب للضغط على العراق من أجل ترسيم الحدود مع الكويت[١٨]. وثانيهما المقابلة التي جرت في حزيران ١٩٩٠ بين ولي العهد الكويتي سعد العبد الله الصباح والسفير الامريكي في الكويت، والتي نصحه فيها بعدم تلبية المطاليب العراقية، لأن مطالبيهم لاتنتهي، وأن الحكومة الامريكية مستعدة لارسال قوات للدفاع عنكم[١٩]. أما على الجانب العراقي فقد ظهر الدور الامريكي واضحا أيضا من خلال المقابلة التي جرت بين السفيرة الامريكية في بغداد أيريل كلاسبي، وصدام حسين، إذ ذكرت له أن الخلاف الحدودي بين العراق والكويت ليس محور اهتمام امريكي، ولاتوجد معاهدة دفاع مشترك مع الكويت، وان الولايات المتحدة تتمنى حل المشكلة من خلال الجامعة العربية، وفي هذا ضوء أخضر لصدام كما يرى البعض، إستخداما لسياسة التوجيه عن بعد، وهو ما أنكرته السفيرة أمام الكونغرس الامريكي، الا أن صدام نفسه اعترف به[٢٠]. فضلا عن

---

[١٧] **جمال زكريا قاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٨.**

[١٨] **صلاح العـ اد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٣ ، ١٩٧٣ ، ص١١١.**

[١٩] **من الانترنت**

[٢٠] **محمد مشكور ، النزاعات الحدودية في الخليج العربي ، لام ، ١٩٩٩٧ ، ص١٠٣.**

جهله بطبيعة العلاقات والمتغيرات الدولية، والتي حصلت في العالم بعد أنهيار الاتحاد السوفيتي[٢١]. فكشف بذلك عن عجز تام في استيعاب منطق العصر، ولم يكن هذا التصرف الانتيجة منطقية لانعدام الديمقراطية في مؤسسات النظام كافة فلا يوجد رأي آخر سوى رأي (القائد الملهم) ومن تسول له نفسه ابداء رأي مخالف ولو كان مصيبا فأن جزاءه التصفية الجسدية. وهناك من يشير[٢٢]، الى أن الحكومة العراقية قد حصلت على وعد بقبولها عضوا في مجلس التعاون الخليجي ثمنا لدخولها الحرب ضد إيران، إلا انه تم استبعاده منه بعد نهاية الحرب[٢٣]. وأزاء كل ذلك، اتجه رئيس النظام العراقي الى تأليف مجلس التعاون العربي ليضم دولا عربية فقيرة وهي مصر والاردن واليمن، ورفع شعار حق الفقراء العرب بالثروة النفطية[٢٤]، معتقدا أن هذه الدول ستكون خير معين له في مغامراته، إلا أن بعضها وقفت ضده بشكل اوبآخر. ومما يسترعي النظر، أن الحكومة العراقية بعد فرض الحصار الاقتصادي عليها في ايلول ١٩٩٠، عرضت بيع نفطها بسعر الكلفة الى دول قارات افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية[٢٥] من أجل كسب ودها وأثارة الرأي العام فيها ضد الولايات المتحدة الامريكية، إلا ان هذه الدول وشعوبها، والتي راهنت القيادة العراقية على ردود أفعالها، لم تحرك ساكنا ولم تستطع تغيير حجم الكارثة التي حلت بالعراق فيما بعد.

الفصل الثاني العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩١ – ٢٠٠٥

خرج العراق من حرب الخليج الثانية وهو مثقل بالديون، والتي قدرها البنك الدولي بحوالي (١٢٧.٧) مليار دولار[٢٦]. كما دمرت أغلب بنيته التحتية. وسمحت الكويت للقوات الجوية الامريكية والبريطانية بفرض حظر جوي على جنوب العراق حتى سقوط النظام في نيسان ٢٠٠٣[٢٧]. وعلى أية حال، فأن الكويت سارعت الى استغلال حقول نفط الرميلة التي استولت عليها من العراق وفق التخطيط الجديد

---

[٢١] **طيبه خلف عبدالله ، مصدر سابق.**

[٢٢] **ع جزيرتا وربه وبوبيان في مدخل خور الزبير ويبلغ طول جزيرة بوبيان ٣٦ كم وعرصها ٢٠ كم ، أما جزيرة وربه فيبلغ طولها ١٠ كم وعرضها٦ كم وهما خاليتين من السكان .**

[٢٣] **جريدة السياسة الكويتية ، العدد (٢٥٨١) ، ٢٩ آب ١٩٧٥ .**

[٢٤] **علي حسن كريم ، مصدر سابق.**

[٢٥] **صلاح الع اد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢١ .**

[٢٦] **عبد المالك التميمي ، العلاقات الكويتية العراقية ١٩٢١ – ١٩٩٩ ، دراسة تاريخية ، مجلة عالم المعرفة ، العدد ١٩٥ ، الكويت ، ١٩٩٤ ،ص٥٧.**

[٢٧] **من الانترنيت.**

وأخذت تبيع النفط بسعر مخفض للشركات الامريكية بحدود ٢٠ –٢١ دولار للبرميل، وهذا أقل بكثير من سعره في السوق العالمية[٢٨] ولعل من المهم أن نذكر هنا، ان العراق لم يتمكن من تصدير نفطه بسبب الحصار الاقتصادي الا لسد نفقات لجان الامم المتحدة ونشاطاتها رغم مطالبة النظام السابق المتكررة لزيادة صادراته النفطية والتي كان من الممكن أن يخصص جزء منها لسد الديون التي تراكمت عليه، والتي تضاعفت أيضا بفعل الفوائد[٢٩].

وبعد نهاية الحرب شكل مجلس الامن لجنة لترسيم الحدود بين العراق والكويت في مايس ١٩٩١، وقد عهد اليها مهمة ترسيم الحدود الدولية بين العراق والكويت على النحو المحدد في المحضر المتفق عليه والموقع من جانب البلدين عام ١٩٦٣، والمسجل لدى الامم المتحدة، وفقا للمادة (١٠٢) من ميثاق الامم المتحدة فتكونت لجنة من خمسة أعضاء ثلاثة مستقلون عينهم الامين العام للامم المتحدة، وممثلا عن العراق والكويت، وترأس اللجنة السيد مختار كوسوما أتماجا وزير خارجية اندنوسيا السابق[٣٠]، وقد أنهت اللجنة أعمالها وبعجالة في نيسان ١٩٩٢، رغم أنسحاب ممثل العراق الدكتور رياض القيسي منها وفيما يلي أهم القرارات المتعلقة بترسيم الحدود:

أ – الحدود البرية:

١. يمتد الجزء الغربي من الحدود من تقاطع وادي العوجة مع الباطن شمالا على طول وادي الباطن ومن نقطة ألتقاء الحدود العراقية – السعودية – الكويتية، بوصفها العمود رقم (١). وتسير مع أعمق نقطة في وادي الباطن.

٢. يمتد الجزء الشمالي من الحدود عند تقاطع محور وادي الباطن مع خط العرض الذي يمر خلال النقطة الواقعة جنوبي صفوان مباشرة وبأتجاه الشرق جنوبي جبل سنام، وبعدها على طول أقصر خط الى ميناء ام قصر ومن

---

[٢٨] محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام الـ ـوة والنصر ،ط١،مركز الاهرام للترجمة والنشر ١٩٩٢،ص٢٠٦ .

[٢٩] علاء سالم، السلوك العراقي وعمليات التصعيد، مجلة السياسة الدولية العدد (١٠٢) تشرين الاول،١٩٩٠، ص ٢٢.

[٣٠] جريدة الاهرام ، العدد (٣٩٧٠٠) ، ١٧ آب ١٩٩٥.

هناك الى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله. وحددت اللجنة جنوب صفوان بمسافة (١٤٣٠م)[٣١] فيما كان الاقتراح البريطاني للحدود عام ١٩٥١ قد أعطى للعراق ميل واحد (٣ ١٦٠٩ م) ، إلا ان الحكومة العراقية رفضته[٣٢].

ب – الحدود البحرية:

تم ترسيم الحدود الشرقية البحرية بين العراق والكويت وفق قرار مجلس الامن (٧٧٣) عام ١٩٩٢، وقاطع العراق أعمال هذه اللجنة أيضا. لقد خلصت اللجنة الى أن الحدود القائمة التي ستخطط هي خط الوسط، على أساس أن يتاح لكلا الدولتين منفذا ملاحيا الى مختلف أجزاء أقليمها المتاخمة للحدود المخططة. والملاحظ هنا أن المقترح البريطاني لعام ١٩٥١ حدد خطا مستقيما جنوب صفوان الى ملتقى المثلث لخور الزبير وخور الصبية وخورشتاته، إلا أنه انحرف في صورة أبقت للعراق المنفذ المائي السابق كله، ولكن التخطيط الجديد للحدود جاء على طول الخط المستقيم من دون انحراف فجعل جزءا من المجرى الاسفل لخور الزبير داخل أراضي الكويت[٣٣]. ومن ملاحظة هذا الترسيم نستقرئ الملاحظات الاتية:

١. أدى ترسيم الحدود البرية الى تحريك الحدود (٦٠٠ م) على طول (٢٠٠ كم) لصالح الكويت، وبناء على ذلك حصلت الكويت على مايعادل (١٢٠ كم٢) يشمل خمسة آبار نفطية من حقل الرميلة والتي كان العراق يستغلها سابقا. وفيما يتعلق بميناء أم قصر، فقد أخذت الكويت أجزاء منه بما في ذلك القاعدة البحرية مع أحواض بناء السفن، وأجزاء من مباني عملاقة شيدها العراق في هذه المنطقة لاغراض التنمية.

٢. قامت اللجنة بترسيم الحدود في خور عبد الله على الرغم من ان صلاحيات اللجنة لاتشمل ذلك وبضغط مباشر من الكويت، وأشترك ممثلها في تحديد

---

[٣١] محمد الاطرش ، ازمة الخليج جذورها والسياسة الامريكية تجاهها ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٥ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، كانون الثاني ١٩٩٢ ، ص١١٨ .

[٣٢] محمد حسنين هيكل ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٩٩ .

[٣٣] بيار سالنجر واريل لوران، المفكرة الخفية لحرب الخليج، رؤية مطلع على العد العكسي للازمة، بيروت، ١٩٩١، ص١١ .

موقع نقطة صفوان، الامر الذي أدى فيما بعد الى أستقالة رئيس اللجنة الأندنوسي (كوسوما اتمادجا) في ٢٠ تشرين الاول ١٩٩٢، اذ برر استقالته لسببين الاول شخصي والثاني تحفظاته تجاه تخطيط الحدود في قطاع مابعد الساحل (خور عبد الله)، اذ لم تجر الاشارة اليه في الرسائل المتبادلة عام ١٩٣٢، مما يعني عدم تحديد للحدود يمكن للجنة أن تتخذ منه أساسا في عملية الترسيم الموكلة أليها.

والواقع إن منافذ العراق على الخليج العربي محدودة جدا عكس الكويت لذلك فأن خور غبد الله ذو اهمية كبيرة للعراق لانه يطل منه على الخليج العربي، فمن الضروري أن تنطبق عليه وصف الظروف الخاصة، حسب اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢، بتعيين حدود البحر الاقليمي بطريقة تخالف قاعدة خط الوسط، خاصة وأن العراق قد انفق مليارات الدولارات عبر عشرات السنين لتحسين الملاحة فيه من أجل انسياب تجارته عبر البحار.

ومهما يكن من امر، فقد تم وضع منطقة منزوعة السلاح لمسافة ٢٠٠ كم على جانبي الحدود. وأصرت الكويت على بناء خندق لتأمين حدودها الجديدة ، وباشرت العمل به في ٩ حزيران ١٩٩٣ فشقت خندق من مثلث العوجة في الكويت يمتد الى الشمال، وقد بلغ عمق الخندق ثلاثة أمتار وعرضه خمسة أمتار وساتر ترابي على ارتفاع ثلاثة أمتار وجدار يبلغ ارتفاعه خمسة أمتار وسياجا من الاسلاك الشائكة. ورغم ان الامم المتحدة طلبت من الكويت التريث في بنائه لأن عملية طرد المواطنين العراقيين في منطقة ام قصر والعبدلي سيؤدي الى أثارة مشاكل للبلدين، وقررت الامم المتحدة بالاتفاق مع الكويت تعويض المزارعين والمواطنين العراقيين، وشكلت لجنة ترأسها خبير سويدي أقرت مبلغ التعويض الاجمالي هو (٥٦) مليون دينار عراقي لـ(٩٥) مزرعة و(٥) ١٥) مليون دينار عراقي لـ(٢٠٦) بيت سكني. وسددت الكويت مبلغ التعويضات، غير ان احدا من العراقيين لم يوافق على تسلم مبلغ التعويضات، واودع المبلغ في حساب ضمان تابع للأمم المتحدة حيث تبقى تحت تصرف المستفيدين. وهكذا نجحت الدبلوماسية الكويتية في اصدار القرار الخاص بترسيم الحدود في ٢٧ مايس ١٩٩٣، والذي وافقت عليه الكويت، وعارضه العراق، اذ علق وزير خارجية العراق آنذاك احمد حسين على قرار الترسيم هذا بقوله:

((أن القصد السياسي الواضح من هذا القرار ليس حرمان العراق من حقوقه التاريخية والجغرافية وإلحاق الاذى بمصالحه الحيوية فحسب، وانما هو تعمد خلق وضع غير شرعي وغير منطقي ومهدد لمصالح حيوية لشعب عريق فرضت عليه محنة بطريق القوة المسلحة والابتزاز السياسي)). وظهر التخبط السياسي واضحا لدى الحكومة العراقية سواء في جامعة الدول العربية أو المحافل الدولية ، فقد أعتمد على المراهنات السياسية ضمن اللعبة الدبلوماسية، من خلال الاعتراض والمقاطعة او العزلة او العناد دون الاستناد الى اسس قانونية، فادى ذلك الى خسارة الموقف الذي يمكن الحصول عليه من خلال الحوار والمشاركة حول الموضوع المختلف عليه مع الطرف الاخر ، وظهر ذلك واضحا من خلال معارضة الحكومة العراقية لقرار ترسيم الحدود ثم الموافقة عليه ، بقرار من مجلس قيادة الثورة المنحل والمجلس الوطني الملغي يوم ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ ويبدو أن اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا لعب دورا في ذلك ، واعدا القيادة العراقية بعد الاعتراف برفع الحصار الاقتصادي عن العراق، والاهم من ذلك بقاء نظام صدام حسين في السلطة، اعتقدت الحكومة العراقية، ان الاعتراف بالكويت سيادة وحدودا، سيحل معظم المشاكل التي تواجهها ومنها الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، إلا ان الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا ودول خليجية أخرى استمرت في ممارسة الضغوط على العراق للشك بوجود أسلحة الدمار الشامل لديه، الامر الذي دفع العلاقات العراقية الكويتية الى العودة الى نقطة الصفر بعد عام ١٩٩٤ صعودا ، حتى اضطر العراق الى حشد قواته على الحدود مع الكويت، ووصلت الازمة ذروتها عام ١٩٩٨ حين تعرض العراق الى ضربة جوية آخرى. وفي عام ٢٠٠٣ سمحت الكويت للقوات الامريكية والبريطانية باحتلال العراق عبر اراضيها. وأعلن بول بريمر الحاكم المدني الامريكي في العراق، بعد تسلمه منصبه في شهر حزيران ٢٠٠٣ الى ضرورة عودة حدود العراق الى ماكانت عليه ، فأبدى أحد شيوخ الكويت قلقه من الوعود الامريكية للعراق. وقام رئيس وزراء العراق الأسبق د.أياد علاوي بزيارة الكويت في تموز ٢٠٠٤ ، شدد خلالها على احترام سيادة واستقلال الكويت ، وتم خلال الزيارة مناقشة مسألة استغلال الحقول النفطية المشتركة على الحدود بين البلدين، لأن الكويت تستغل هذه الحقول من جانب واحد مما يلحق الضرر الكبير بالعراق .ومن جانب آخر رفضت الكويت بشدة الطلب الذي تقدم به

كل من رئيس الجمهورية السابق الشيخ غازي عجيل الياور ورئيس وزراء العراق د.أياد علاوي ومبعوث الرئيس الامريكي جيمس بيكر إلغاء التعويضات والديون العراقية، بسبب ظروف العراق الاقتصادية الصعبة، ولازالت الكويت تأخذ هذه التعويضات، والتي بلغ مجموع ما دفع العراق منها حتى أيلول ٢٠٠٦ ما يعادل (٢٧) مليار دولار.

ومن المعلوم أن ديون الكويت على العراق قبل أحتلال الكويت كانت (١٣)مليار دولار، وقدرت الامم المتحدة الاضرار الناجمة عن اجتياحه للكويت بـ(٢٣)مليار دولار. إلا ان الكويت أضافت الى هذه التعويضات جميع المنح التي قدمتها للعراق أثناء حربه مع ايران ، فضلا عن أضافتها لفوائد جعلت هذه الارقام تتضاعف بشكل كبير رغم ان هذه التعويضات هي ديون بغيضة، بسبب الحرب ، سبق للولايات المتحدة أن الغتها بعد انهيار النظام الدكتاتوري في كوستاريكا عام ١٩٢٣ كما لم تفرض على ألمانيا بعد إنهيار النظام الهتلري فيها بعد الحرب العالمية الثانية. وكما يبدو من مناقشات الجمعية الوطنية العراقية في آب ٢٠٠٥، فأن الكويت لم تكتف بما حصلت عليه من ترسيم الحدود عام ١٩٩٣، فقد استغلت الفراغ السياسي والامني في العراق، فقامت بأختراق الحدود العراقية، وظهر ذلك من خلال البيان الذي القاه جواد (نوري) المالكي رئيس لجنة الامن والدفاع في الجمعية أمام الاعضاء قائلا: ((المعلومات التي توفرت لدينا من خلال مشاهدات عينية ومتابعات ان الخندق المحفور قد تم ردمه، وتجاوزته الحدود الكويتية لمسافة تصل في بعض المناطق الى كيلو متر)) ثم أضاف ((عاد الكويتيون وتجاوزوا هذا الحد مرة أخرى، وهدموا المنازل في أم قصر وأقامو المنشآت لسرقة النفط العراقي)). وتجاوزت الكويت على المياه العميقة في أم قصر والتي تصل الى٦ متر ولم يبق لنا منها الا ماعمقه ستة امتار. وهاجم بعض النواب الكويت، لأنها سلبت أراض عراقية وحقول نفطية جديدة، ودعوا الى إعادة النظر في ترسيم الحدود. فيما أشار النائب عبد الكريم المحمداوي، الى ان الكويت تجاوزت النفق الذي اقامته بمسافة ٢ الى ٣كم داخل الحدود العراقية، ووضعوا أنبوبا حديديا أخذوا بموجبه نصف أم قصر.

أثارت تصريحات النواب هذه بعض المسؤولين الكويتيين، الذين نعتوا نواب المجاس بمختلف النعوت، واعلنوا رفضهم بشدة البحث في مسألة إعادة ترسيم الحدود مع العراق ، وأضاف أحد مسؤولي وزارة الخارجية الكويتية غانم صقر الغانم

قائلا: ((لقد وضعنا في صندوق لدى الامم المتحدة منذ عام ١٩٩٤ وحتى الان ما أجماله مليون و١١٤ ألف دولار هي قيمة التعويضات المقدرة عن مزارع وأراضي ومنازل العراقيين، إلا ان النظام العراقي السابق رفض تسليمها اليهم)). ومهما يكن من أمر فقد شكل مجلس النواب وفدا رسميا برئاسة النائب خالد العطية، حيث زار الوفد منطقة أم قصر لتقصي الحقائق، وأجرى مباحثات مع المسؤولين الكويتين، وطلب منهم التريث في نصب الانبوب لحين تشكيل حكومة عراقية دائمية وأقرار الدستور الدائم للبلاد.

وأزاء هذه الاحداث يمكننا القول، ان الحكومة العراقية كانت منشغلة بترتيب البيت العراقي، فلجأت الى التهدئة عبر الحوار الهاديء العقلاني، دون الانزلاق وراء المهاترات والمزايدات التي دفع العراق نتيجة لها طيلة عقود من السنين ثمنا باهضا من دماء أبنائه وأستنزاف أمواله وسرقة أجزاء من خيرة اراضيه. وتكشف هذه الاحداث ايضا، أنه اذا كانت الكويت تعادي نظام صدام حسين فهي محقة في ذلك، ولكن بعد سقوط النظام، كان أولى بالمسؤولين الكويتيين مراجعة مواقفهم السلبية السابقة، وفتح صفحة جديدة مع الشعب العراقي الذي ذاق الامرين من ظلم النظام السابق ولم يكن له رأي في غزو الكويت وقد كشفت الأنتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ حقيقة موقف الشعب العراقي من غزو بلد شقيق لنا معه من الروابط والوشائج مايفوق أي خلاف، وأن الأستمرار في تقليب صفحات الغزو السوداء وتداعياتها وهو الأمر الذي يسعى العراقيون والكويتيون الى طيها ونسيان مآسيها والتي يتحمل وزرها النظام السياسي السابق وعلى الأخص رئيسه، لاتخدم مايرتجى ويؤمل من علاقات الأخوة والجيرة.

الخاتمة

ظهر من خلال صفحات هذا البحث، أن الكويت بسبب النفط ولأجله تحولت الى مستعمرة نفطية بريطانية، ظهرت واضحة بعد مؤتمر العقير عام ١٩٢٢. وتمسكت بريطانيا بها خوفا على مصالحها الاقتصادية والتجارية. وقد استفادت الكويت من ثروتها النفطية ومن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق ، في تعزيز كيانها السياسي والوقوف بوجه محاولات ضمها. فحصلت على الاعتراف بكيانها السياسي من قبل نظام عبد السلام عارف عام ١٩٦٣، ووقعت أتفاقية بهذا

الخصوص كان بالأمكان أن تنهي هذه المشكلة الى الأبد وترسم أفق علاقة أخوة وجوار بين البلدين.

وأتيحت للانظمة الجمهورية المتعاقبة على الحكم في العراق بعض الفرص لحل مشاكل العراق الجيوستراتيجية والمتمثلة بأيجاد ميناء له على ساحل الخليج العربي والحصول على جزيرة وربه وبعض المناطق الجنوبية المتاخمة للحدود من أجل توسيع ميناء أم قصر، الاأن جهل هذه الانظمة وعدم قراءتها جيدا للتعاقب الزمني للتاريخ، وعدم تعاملها مع الواقع السياسي الموجود فعلا، دفعها لأرتكاب أخطاء تاريخية كبيرة. والواضح من أستقراء العلاقة بين العراق والكويت بعد حرب الخليج الاولى، ان الطرفين ارتكبا سلسلة من الاخطاء، كان على العراق واجب إعادة الثقة بين الطرفين عن طريق الحوار الهادئ ومن خلال الجامعة العربية، درءا للايادي الخفية التي كانت تدفع بالطرفين نحو الهاوية.

واتخذت العلاقات بين العراق والكويت منحنى خطيرا بعد غزو الكويت، وذات أبعاد جيواستراتيجية واقتصادية خطيرة سواء بأغلاق منافذ الخليج العربي بوجه العراق، أو بفرض الحصار الاقتصادي على الشعب العراقي لمدة (١٣) عاما وما آل اليه من تدمير لثروات العراق واقتصاده وبنيته الاجتماعية، والتي ستبقى في الذاكرة الشعبية مهما طال الزمن.

وبعد اسقاط النظام في نيسان٢٠٠٣، ورغم محاولات ساسة العراق فتح صفحة جديدة من العلاقة مع الكويت، إلا أن الكويت استمرت في ممارسة سياسة خاطئة مع العراق سواء باستمرار سرقة نفطه وأجزاء من أراضيه، أو باصرارها على أخذ التعويضات والديون مع فوائدها، بدل مساعدة الشعب العراقي الذي كان هو أكبر ضحايا النظام السابق.

وأخيرا نحن بحاجة الى قراءة جديدة ودقيقة لتقييم العلاقات مع أشقائنا الكويتيين عبر الحوار الهاديء والبعيد عن الانانية السياسية او المهاترات العسكرية، من أجل رسم علاقة مستقبلية مشرقة للآجيال القادمة في كلا البلدين، ومحو آثار الغزو الصدامي للبلد الشقيق، والتعامل بروح الأخوة والجيرة والأرتقاء بالعلاقات الى مستوى متقدم، وتنويع هذه العلاقات وتعزيزها بتبادل الزيارات واللقاءات الرسمية

والشعبية، وتأسيس مراكز بحوث مشتركة لتنمية العلاقات من خلال المشورة النزيهة والمخلصة لقادة البلدين الشقيقين.